نور السلاوي.. 99.1 ٪ من بين الخيام والركام إلى حلم الطب

غزة- وفا- محمد دهمان- لم تعرف نور ساهر السلاوي والدها إلا من خلال صورة وحكايات أفراد عائلتها، فقد استشهد وهي في شهرها السادس، قبل أن تكبر وتدرك معنى أن يكون لها أب.

اليوم، تقف نور أمام مرحلة جديدة من حياتها، بعدما حصلت على 99.1٪ في الفرع العلمي في الثانوية العامة، واضعة أولى خطواتها نحو حلم دراسة الطب، الذي اختارته لنفسها، وتسعى من خلاله إلى تخليد ذكرى والدها الذي رحل قبل أن تعرفه.

عاشت نور طفولتها في كنف جدها وجدتها في رفح، حيث توليا رعايتها وتربيتها.

وتقول: «كان جدي وجدتي لهما الفضل الكبير في تربيتي، ولم أشعر باليتم في وجودهما، فقد استطاعا تعويضي عن والدي الشهيد».

عاشت نور سنوات طفولتها في منزل العائلة بصورة مستقرة، وكانت لها غرفة خاصة تضم ملابسها وألعابها وكتبها، فيما حرص جدها على توفير احتياجاتها وتأمين ظروف مناسبة لتعليمها.

وتقول: «كان جدي كل حياتي، وكان يلبي كل طلباتي، وإذا أراد أحد شيئاً في البيت كانوا يطلبون مني أن أطلبه منه بسبب قربي منه».

من منزل رفح إلى الخيمة

في 7 أيار/مايو 2024، نزحت نور للمرة الأولى من رفح إلى دير البلح، وكانت حينها في الصف العاشر، برفقة 21 فرداً من أعمامها وعماتها وأبنائهم، وعاشوا معاً في خيمة وسط القصف والخوف وصعوبة توفير الاحتياجات الأساسية.

وتقول: «كانت الظروف قاسية جداً، وكنت أعيش حالة من الخوف والذعر بسبب الحرب والقصف اليومي، ولم أكن أستطيع التفكير إلا قليلاً بسبب ما نعيشه».

ورغم ذلك، واصلت نور محاولتها الدراسة، إلى أن عادت العائلة إلى رفح في 10 شباط/فبراير 2025، بعد إعلان وقف إطلاق النار.

ووجدت الأسرة منزلها متضرراً جزئياً، وتمكنت من إخراج بعض الملابس والمقتنيات، ثم استأجرت قطعة أرض وأقامت عليها خياماً، وكانت نور قد انتقلت إلى الصف الحادي عشر وبدأت الدراسة بصورة جزئية.

لكن الهدنة لم تدم طويلاً، فعادت الحرب في 21 آذار/مارس 2025، ومع اشتداد القصف في رفح، نزحت العائلة مرة أخرى إلى منطقة المواصي في خانيونس، وكان عدد أفرادها 12 شخصاً. وبعد ذلك، علمت العائلة أن منزلها دُمر بالكامل. وتقول نور: «أحزنني كثيراً تدمير بيتنا، لأنه كان يحمل كل ذكرياتنا، وكل ما يملكه جدي».

الدراسة وسط النزوح

ازدادت صعوبة الحياة خلال فترة النزوح والمجاعة، خصوصاً مع غياب جدها الذي غادر القطاع لمرافقة زوجة نجله للعلاج في مستشفى المطلع بمدينة القدس، وبقي خارج القطاع حتى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

وخلال تلك الفترة، واصلت نور الدراسة بما توفر لها من إمكانات، رغم ظروف النزوح وصعوبة الحياة اليومية.

وعندما عاد جدها، خصص لها مساحة صغيرة داخل الخيمة للدراسة، ووضع مكتباً متواضعاً، وحرص على توفير الكتب والإنترنت والكهرباء من خلال منظومة للطاقة الشمسية.

وتقول: «كان جدي دائماً بجانبي، وكان يردد: شو بتحتاجي أنا معك. وكان يخاف عليّ من كثرة ساعات الدراسة التي أقضيها، لكنه كان دائماً سندي ومعلمي الأكبر».

99.1 ٪.. والوجهة كلية الطب

وسط هذه الظروف، جاءت نتيجة الثانوية العامة لتمنح نور وأسرتها لحظة فرح طال انتظارها.

وحصلت نور على 99.1٪ في الفرع العلمي، لتبدأ أولى خطواتها نحو دراسة الطب البشري، وهو التخصص الذي تطمح إلى دراسته.

وتقول: «أحب أن أدرس الطب البشري، وعلمت من عمتي أن والدي كان يقول منذ ولادتي إنه يريد نور أن تكون طبيبة. وأقل شيء أستطيع الوفاء به لوالدي الذي لا أعرفه هو أن ألبي رغبته وأصبح طبيبة».

وتضيف: «لقد بدأت أول الطريق لتحقيق حلمي، وكنت أتمنى أن يكون والدي بجانبي فور سماع النتيجة».

أما جدها صالح صادق السلاوي، البالغ من العمر 69 عاماً، فيرى أن تفوقها ثمرة سنوات من الرعاية والاهتمام، ويقول: «الحمد لله أثبتت أنها على قدر المسؤولية وأبهرتني بتفوقها. أتمنى أن يعطيني الله العمر لأراها طبيبة وأحضر تخرجها».

أما جدتها انزهار السلاوي، فتصفها بأنها «شمعة البيت»، وتقول: «كنت أراها ابنتي وليست حفيدتي، وجعلت لبيتنا روحاً، وأتمنى أن أراها بالرداء الأبيض عند تخرجها وهي طبيبة».

وتقول عمتها مها صالح السلاوي، التي رافقتها منذ طفولتها وكانت نور تناديها «ماما»، إنها لاحظت تفوقها منذ سنواتها الأولى، وكانت سريعة الاستيعاب وقوية الشخصية.

وتشير إلى أن أكثر ما كان يؤلم نور في طفولتها هو افتقاد والدها، إذ كانت تمسك صورته وتتحدث إليه وتبكي وتسأل: «لماذا لا يرد عليّ؟»

منحة لاستكمال الحلم

بعد حصولها على هذه النتيجة، تواجه نور تحدياً جديداً يتمثل في تكاليف دراسة الطب، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها أسرتها وعدم قدرة جدها البالغ 69 عاماً على العمل. وناشدت أسرة نور الجهات الحكومية المختصة، توفير منحة دراسية كاملة لها تمكنها من الالتحاق بكلية الطب ومواصلة تعليمها الجامعي.

ووجهت نور رسالة إلى طلبة الثانوية العامة في قطاع غزة: «الطموح ليس له حدود، فقط ضع الهدف أمام عينيك، وسوف يتحقق رغم الوضع المأساوي وحالة الحرب والموت المنتشر في كل مكان».

ومن خيمة النزوح في المواصي، تبدأ نور مرحلة جديدة من حياتها، آملة أن تجد الدعم الذي يمكنها من الوصول إلى كلية الطب، وتحقيق طموحها وتخليد ذكرى والدها الذي رحل قبل أن تعرفه.

غزة: التحويلات الطبية حجر عثرة في طريق المرضى إلى العلاج والنجاة

غزة- وفا- حسين نظير السنوار- يواجه آلاف المرضى والجرحى في قطاع غزة خطر تدهور حالتهم الصحية، في ظل صعوبة الحصول على التحويلات الطبية والسفر إلى الخارج لتلقي العلاج غير المتوفر داخل القطاع، وسط محدودية حركة المعابر وتأخر إجراءات الموافقة والتنسيق.

ويستلقي مئات المرضى والجرحى في المستشفيات، فيما ينتظر آلاف آخرون في المنازل والخيام فرصة للخروج وتلقي العلاج، في وقت تعاني فيه المنظومة الصحية في القطاع نقصاً حاداً في الأدوية والمستلزمات الطبية، ما يزيد من معاناتهم ويقلص فرص تعافيهم.

وتقول مريضة السرطان مريم رضوان إن الأطباء في غزة أجروا لها عملية لاستئصال ورم سرطاني في البطن، إلا أن حالتها الصحية تدهورت بعد العملية، ما اضطرها إلى العودة للمستشفى، حيث لم تجد سوى بعض المحاليل والمسكنات في ظل عدم توفر العلاج والرعاية الطبية اللازمة.

وتضيف، ودموع الألم تنهمر على وجهها، أن المرض انتشر في جسدها وأصبحت عاجزة عن خدمة نفسها والحركة، ولا تجد المسكنات اللازمة لتخفيف آلامها، مشيرة إلى أنها حصلت على تحويلة طبية عاجلة للعلاج في الخارج، لكنها لا تزال تنتظر السفر.

وتطالب رضوان بتسريع إجراءات إجلائها إلى الخارج لاستكمال علاجها، علها تجد فرصة للنجاة وتخفيف آلامها.

وتقول المريضة اكتمال إبراهيم أبو عودة، المصابة بسرطان عنق الرحم، إن كبر حجم الورم تسبب بضغط على الكلى والحالبين، ما أدى إلى انسداد مجرى البول واضطرارها إلى الخضوع لعمليات غسيل كلى، إلى جانب تركيب دعامتين للكليتين لتصريف البول.

وتوضح أنها لا تزال تعاني آلاماً شديدة في الكليتين والبطن تمنعها من النوم، رغم حصولها على تحويلة طبية عاجلة مصنفة «طارئة (A1)»، مطالبة بتسريع إجراءات سفرها إلى الخارج لاستكمال العلاج.

وتضيف أنها اضطرت إلى المبيت في المستشفى مرتين خلال أسبوع واحد، لتتفاجأ بأن أربع سيدات كن معها في المرة السابقة فقدن حياتهن، رغم حصولهن على تحويلات طبية للعلاج في الخارج، بانتظار الموافقة والتنسيق للسفر.

أما الأكاديمي والصحفي الدكتور حسين سعد، الذي أصيب قبل أكثر من 400 يوم، فيقول إنه يضطر إلى شراء الشاش وضمادات الجروح على نفقته الخاصة، في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع.

ويطالب العاملين في لجنة التحويلات الخارجية بوزارة الصحة بتسريع سفره لاستكمال علاجه في الخارج، خاصة أن إصابته في القدم معقدة، وكلما تأخر العلاج ازدادت حالته صعوبة، مشيراً إلى أنه ينتظر منذ نحو 100 يوم السفر دون جدوى.

ويقول المصور الصحفي معز الصالحي إنه بحاجة ماسة إلى تحويلة طبية وسفر عاجل لإنقاذ حياته، موضحاً أنه حصل على تحويلة طبية، لكنه ينتظر تحديد دولة مستضيفة لبدء رحلة العلاج.

ويشير إلى أنه يعاني مرض «كرون» منذ أربع سنوات، إضافة إلى التصاقات وتضيقات في الأمعاء، ومع مرور الوقت ونقص العلاج بسبب الحرب، أصيب بتقرحات واسعة في الجهاز الهضمي.

ويضيف أن حالته تدهورت بشدة خلال الشهرين الماضيين، ووصلت إلى مرحلة حرجة، مطالباً بتسريع سفره للعلاج، خشية أن يؤدي استمرار التأخير إلى تدهور أكبر في وضعه الصحي.

تحويلات لا تعني السفر

ويقول مدير الطبي لمستشفى غزة للسرطان، الدكتور محمد أبو ندى، لـ»وفا»، إن التحويلات الطبية تمثل قضية بالغة الأهمية والصعوبة، خاصة لمرضى السرطان الذين يحتاجون إلى خدمات علاجية غير متوفرة في القطاع، مثل بعض أنواع العلاج الكيميائي المتخصص والعلاج الإشعاعي وعمليات زراعة النخاع.

وأوضح أن الحصول على تحويلة طبية لا يعني بالضرورة الحصول على فرصة للسفر في الوقت المطلوب، إذ تبدأ بعد ذلك إجراءات الموافقة والتنسيق، وهي من أبرز المعيقات التي تواجه المرضى.

وأشار إلى أن محدودية عمل المعابر، والسماح لأعداد محدودة فقط بالسفر، إلى جانب صعوبة الوصول إلى نقاط السفر ونقص وسائل النقل، تزيد من تعقيد عملية الإجلاء، كما أن المرافقين للمرضى يخضعون لإجراءات إضافية قد تؤثر في سفر المرضى.

وأضاف أن العديد من الحالات تتدهور صحياً أثناء انتظارها لفترات طويلة، قد تمتد لأشهر أو سنوات، إلى جانب محدودية القدرة الاستيعابية للمراكز الطبية خارج القطاع.

وذكر أبو ندى أن عدد مرضى السرطان الذين ينتظرون السفر، ولديهم تحويلات رسمية، يتراوح بين 3500 و4000 مريض، مشيراً إلى أن العدد يتغير وفق حالات السفر والموافقات والحالات الجديدة.

وأكد أن تأخير سفر المرضى وعلاجهم قد ينعكس مباشرة على فرص السيطرة على المرض، وقد يؤدي إلى وفاة المريض أثناء انتظاره، مشيراً إلى أن معدل الوفيات بين المرضى الذين ينتظرون السفر ارتفع، بحسب تقديراته، إلى نحو ثلاث حالات يومياً، مقارنة بحالة واحدة يومياً قبل الحرب.

وطالب بضمان آلية واضحة وسريعة للتحويلات الطبية إلى الخارج، وإعطاء الأولوية للحالات التي لا يتوفر علاجها داخل القطاع والحالات التي لا تحتمل الانتظار، إلى جانب الضغط من أجل السماح بخروج أعداد أكبر من المرضى، وخاصة مرضى السرطان.

آلاف المرضى بحاجة إلى الإجلاء

وقال مدير مؤسسة الإغاثة الطبية في غزة، الدكتور محمد أبو عفش، إن أكثر من 21,800 مريض وجريح في قطاع غزة بحاجة ماسة إلى الخروج لتلقي العلاج التخصصي وإجراء عمليات جراحية عاجلة في الخارج.

وأوضح أن آلية العمل الحالية في معبر رفح لا تزال محدودة ولا تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات لنقل الأعداد الكبيرة من المرضى، مشيراً إلى أن عدد مرضى السرطان في القطاع يتجاوز 12 ألفاً، بينهم أكثر من 5 آلاف يحملون تحويلات طبية رسمية.

وأضاف أن أكثر من 200 طفل مصاب بالسرطان بحاجة إلى الإجلاء الطبي والعلاج خارج القطاع، إلى جانب أكثر من 3 آلاف حالة بتر تحتاج إلى أطراف صناعية وبرامج تأهيل، فضلاً عن آلاف الجرحى الذين يحتاجون إلى جراحات متخصصة ومعقدة.

وأكد أبو عفش نفاد أدوية مرضى السرطان بالكامل منذ أكثر من أسبوع، إلى جانب استمرار النقص في مستلزمات غسيل الكلى والمختبرات.

الصحفيون المرضى والجرحى

وقال نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر إن النقابة تتابع منذ بدء الحرب أوضاع الصحفيين الجرحى والمرضى، لا سيما المصابين بأمراض مزمنة وخطيرة، بهدف تمكينهم من تلقي العلاج خارج قطاع غزة.

وأوضح أن النقابة نجحت، في حالات محدودة وتحت ضغط شديد، في إخراج بعض الصحفيين للعلاج في الخارج، فيما تعذر ذلك في معظم الحالات لأسباب عدة.

وأضاف أنه منذ إعلان وقف إطلاق النار، تواصل النقابة جهودها من أجل علاج نحو 40 صحفياً، بينهم 12 صحفياً لا تحتمل حالاتهم الصحية أي تأخير، بين جريح ومريض.

وطالب الجهات المعنية، بما فيها منظمة الصحة العالمية، بوضع أسماء الصحفيين المرضى والجرحى على رأس أولويات الإجلاء الطبي، والعمل فوراً على إخراجهم للعلاج، ومن بينهم زكريا التلمس، وحسن جبر، والدكتور حسين سعد، ومحمد دهمان، وعلاء شكشك.

ودعا إلى إخراج جميع الصحفيين الأربعين المحتاجين للعلاج خارج قطاع غزة، دون استثناء.

ويبقى آلاف المرضى والجرحى في قطاع غزة بانتظار فرصة للسفر واستكمال علاجهم، في ظل محدودية عمليات الإجلاء وتأخر الموافقات والتنسيق، الأمر الذي يفاقم معاناتهم ويهدد حياة الحالات التي تحتاج إلى تدخل طبي عاجل.

«الجدار والاستيطان»: أرقام قديمة بتفسير مضلل في المنشور المتداول حول المناطق المصنفة (أ)

رام الله- الحياة الجديدة- أصدرت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان توضيحاً بشأن منشور جرى تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي، ينسب إلى صحيفة «هآرتس» خريطة للمناطق المصنفة (أ)، ويعتبر المساحات الواقعة خارجها في كل محافظة أراضي «تمت السيطرة عليها» أو «وُضع اليد عليها» من قبل الاحتلال.

وأوضحت الهيئة في توضيحها أمس السبت، أن تدقيق المنشور ومقارنة الأرقام الواردة فيه بمصادرها الأصلية أظهر وجود مجموعة من المغالطات المنهجية والجغرافية والقانونية، مشيرة إلى أن الإشكالية الأساسية لا تكمن في معظم النسب الواردة بحد ذاتها، وإنما في اقتطاعها من سياقها وتفسيرها بمعانٍ لا تعكس ما تدل عليه فعلياً.

وأشارت إلى أن النّسب الواردة في المنشور ليست معطيات جديدة تعكس تغيّرًا حدث عام 2026، ولم تُنشر لأول مرة في «هآرتس»، بل تتطابق بعد التقريب مع بيانات نظام المعلومات الجغرافي المتكامل لوزارة الحكم المحلي الفلسطينية (GeoMOLG) لعام 2017، والمنشورة في جدول ضمن دراسة أعدتها إحدى المؤسسات الإعلامية في العام 2022، أما المادة الإلكترونية التي أمكن توثيقها على موقع «هآرتس» فنُشرت في 10 آب 2026، وموضوعها شرح تقسيمات أوسلو إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وليس إعلان خريطة ضم جديدة أو تحديد ما «سيبقى» للفلسطينيين مستقبلا.

وتابعت الهيئة: استبدل المنشور الوصف الأصلي للأرقام، وهو «نسبة مساحة المحافظة المصنفة (أ)»، بعبارة «ما تبقى بأيدي الفلسطينيين». وهذا توصيف مضلل: لأن المناطق المصنفة (ب) تخضع، وفق اتفاق أوسلو، للإدارة المدنية الفلسطينية، وتضم مئات القرى والتجمعات الفلسطينية ومساحات واسعة من الأراضي المملوكة للمواطنين. كما أن وقوع الأرض ضمن المنطقة المصنفة (ج) وفق اتفاق أوسلو لا يحولها إلى ملكية إسرائيلية ولا ينقل السيادة عليها إلى دولة الاحتلال، بل يعني احتفاظ الاحتلال بصلاحيات إدارية وأمنية مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي بالانسحاب والتوصل إلى اتفاق نهائي.

ويبيّن الجدول الأصلي حجم المغالطة في احتساب كل ما يقع خارج المنطقة المصنفة (أ) باعتباره أرضاً «تمت السيطرة عليها»، إذ تشمل النسب المتبقية في بعض المحافظات محميات طبيعية ومناطق ذات تصنيفات خاصة، مثل منطقة (H2) في الخليل، إلى جانب مساحات غير محددة.

فعلى سبيل المثال، اعتبر المنشور أن 52٪ من محافظة جنين «تمت السيطرة عليها»، في حين أن هذه النسبة تتكون أساساً من 17.7٪ مصنفة ضمن المنطقة (ب)، و33.4٪ ضمن المنطقة (ج). وفي محافظة طولكرم، زعم المنشور أن 78٪ من المحافظة «وُضع اليد عليها»، بينما تقع نسبة 35.6٪ منها ضمن المنطقة (ب)، ولا تتجاوز مساحة المنطقة المصنفة (ج) 41.2٪. أما في نابلس، فقد جرى تقديم نسبة 82٪ باعتبارها مساحة «مسيطراً عليها»، رغم أن 38.6٪ من المحافظة مصنفة ضمن المنطقة (ب)، فيما تبلغ مساحة المنطقة المصنفة (ج) 43.3٪ فقط.

استخدام مصطلح «وضع اليد» بصورة غير صحيحة

ولفتت «الهيئة» إلى أنه تم استخدم المنشور تعبير «وضع اليد» بصورة غير صحيحة، إذ أن «وضع اليد» مصطلح قانوني وإجرائي يرتبط بأوامر عسكرية محددة، تحمل رقماً ومساحة ومدة زمنية وغرضاً عسكرياً معلناً، ولا يجوز استخدامه مرادفاً لكل مساحة تقع خارج المنطقة المصنفة (أ). وشددت، أنه لم تصدر خلال عام 2026 أوامر عسكرية تقضي بوضع اليد على النسب المذكورة من أراضي المحافظات، وإنما جرى طرح مساحة المنطقة المصنفة (أ) من المساحة الكلية لكل محافظة، ثم توصيف المساحة المتبقية بصورة مضللة باعتبارها أراضي «تمت السيطرة عليها» أو «صودرت».

كما أغفل المنشور محافظة القدس بالكامل، رغم ورودها في جدول المصدر الأصلي ضمن تقسيمات وحسابات خاصة، من بينها منطقة (J1) الواقعة داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس.

وكشف هذا الإغفال أن المنشور لم ينقل البيانات الواردة في المصدر كاملة، وإنما انتقى منها أرقاماً ومعطيات محددة بما يخدم الاستنتاج المسبق الذي أراد الوصول إليه، الأمر الذي يفقد المقارنة دقتها ويعطي انطباعاً غير صحيح عن واقع السيطرة على أراضي المحافظات الفلسطينية.

وأردفت الهيئة: الخريطة المتداولة لا توثّق عملية مصادرة جديدة للأراضي، كما أنها لا تعني أن المناطق المصنفة (ب) و(ج) أصبحت ملكاً لدولة الاحتلال. فهي في الأصل خريطة للتقسيمات الإدارية والأمنية المؤقتة التي نشأت بموجب اتفاق أوسلو، قبل أن يستخدمها الاحتلال خلال العقود الماضية لتكريس السيطرة على الأرض وتفتيت الجغرافيا الفلسطينية.

وتتمثل المغالطة الأساسية في المنشور في تحويل نسبة المنطقة المصنفة (أ) إلى مفهوم «الأرض المتبقية للفلسطينيين»، ثم اعتبار كل ما يقع خارجها أرضاً إسرائيلية أو أراضي تمت السيطرة عليها. في حين أن الضفة الغربية، بما فيها القدس، تشكل قانوناً أرضاً فلسطينية محتلة، ولا تمنح تقسيمات أوسلو دولة الاحتلال أي حق في السيادة أو الملكية عليها.